

## ساوند إنرجي توسع طموحات المغرب لتعزيز أمن الطاقة

تلقت طموحات المغرب لتعزيز أمن الطاقة دعماً كبيراً مع إعلان شركة ساوند إنرجي عن اكتشاف احتياطات كبيرة للغاز غرب البلاد. ويتوقع محللون أن يؤدي الإعلان إلى انقلاب في آفاق الاقتصاد المغربي وتدفق استثمارات كبيرة من شركات الطاقة العالمية.

تخص بيع "الذهب الأسود" الصادر عن عقد الإمتياز في تندرارا، ويتوقع أن تعلن النتائج نهاية مارس المقبل.

وأكد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، عزيز رباح، أن الاستثمار في القطاع يُعتبر مغامرة، ودول كثيرة لا تقوى عليه، كاشفاً أنه في ظرف 10 سنوات بلغ حجم الاستثمارات في مجال التنقيب عن النفط والغاز بالمغرب ما قدره 2.5 مليار دولار.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الاستثمار في قطاع الغاز المغربي بلغ خلال العام 2018 حوالي 186 مليون دولار، ساهم فيها شركاء المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن بنحو 96 في المئة.

وقال رباح في تصريحات صحافية إن "الاتفاقية مع ساوند إنرجي للاستثمار في حقل تندرارا أظهرت أن المغرب سيتمكن من تقليص نسبة استيراد الغاز المستعمل في الكهرباء بنسبة تصل إلى 30 في المائة، أي أنه سيوفر نحو 83 مليون دولار سنوياً".

وحسب الدراسات الجيولوجية يتوفر المغرب على احتياطات من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 1.44 مليار متر مكعب، وهو ما قد يخول له الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).



مارك ريد

ندخل 2020 ببرنامج  
مزدحم لحفر آبار الغاز  
في المغرب

وطيلة السنوات الأخيرة، قدم المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن المغربي شروط استثمار جذابة ومغرية لفائدة شركات التنقيب وإنتاج النفط والغاز.

وتدير ساوند إنرجي، ثلاث مناطق في شرق المغرب، حيث تمتلك 47.5 في المئة من رأس مال الاستثمارات في الشرق، مقابل 27.5 في المئة لشركة شلمبرغر الأميركية و25 في المئة للمكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم.

واعلنت الشركة البريطانية خلال 2018 عن اكتشاف حقل للغاز الطبيعي في عملية تنقيب غرب حوض واد سبو بالقبليطرة، إذ يلامس حجم الاحتياط النفطي بالبحر 10.2 ألاف متر مكعب من الغاز، بإنتاج صاف يصل إلى 55 ألف برميل، مضيئة أن المخزون الذي تم اكتشافه هو الأكبر في المنطقة.

وأكد رباح أن حجم استثمارات ساوند إنرجي في مجال التنقيب يبلغ 120 مليون دولار، ويتوقع أن تستثمر 350 مليون دولار إضافية في إنتاج الغاز قريباً.

وبحسب الوزير المغربي، فإن الغاز المستكشف في مشروع الصويرة تعود ملكيته بشكل كامل للمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن ويدير على الرباط سنوياً 6.2 مليون دولار، بينما مشروع غاز الغرب تمتلك فيه الدولة حصة تقدر بنحو 25 في المائة.



طاقة جديدة لتعزيز الاقتصاد

### محمد ماموني العلوي

الرباط - فتح إعلان شركة ساوند إنرجي البريطانية عن اكتشاف احتياطات للغاز في المغرب، آفاقاً اقتصادية جديدة للبلاد التي تطمح إلى الاستفادة من مكامن ثروات الطاقة.

وتسعى الشركة لتنمية إنتاجها خلال هذا العام، وقالت إنها انتهت من أشغال حفر سبعة آبار في الحوض المائي سبو غرب البلاد، في إطار مشروع حفر 12 بئراً، لافتة إلى اكتشافها لموارد هائلة من النفط الخام قابلة للتسويق والاستغلال التجاري.

ومن شأن الاكتشاف الجديد أن يوفر للرباط احتياطياً إضافياً من الغاز يقدر بما بين 2 و2.5 مليار قدم مكعب، ليصل بذلك المخزون الاحتياطي الخام الذي تنتجته الشركة البريطانية إلى 5 مليارات قدم مكعب من موارد الغاز.

وتأمل الشركة إنتاج ما بين 9 و11 مليون قدم مكعب بالمغرب، وستبلغ إيرادات العام الأول حوالي 84 مليون دولار، وفق ساوند إنرجي. وأكد المكتب الوطني للهيدروكربونات والطاقة والمعادن أن ساوند إنرجي ستشرع في استخراج وإنتاج الغاز من حقل تندرارا ابتداء من العام المقبل، بعد منحها حق الإمتياز لاثنتين من الآبار الخمسة التي حفرتها الشركة البريطانية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2019.

وقال المدير التنفيذي للشركة مارك ريد إن "2019 كانت سنة ناجحة للشركة بعدما نجحت في مختلف التوقعات الإنتاجية".

وأضاف "ندخل العام الجديد بميزانية كبيرة وبرنامج مزدحم لحفر الآبار حتى نصل لمستويات قياسية من الغاز الطبيعي".

ويتزامن التحرك مع موافقة وزارة الطاقة والمعادن والبيئة المغربية على المشروع في تقييم الأثر البيئي لخط أنبوب الغاز، الذي من المرتقب أن يربط البحر الخامسة في حقل تندرارا للغاز مع أنبوب الغاز الأوروبي - المغربي.

وأوضحت الشركة البريطانية أن عملية دراسة الأثر البيئي للمحطة تسير على نحو جيد.

وسيغير هذا الخط منطقة معتركة بإقليم فكيك، عبر قرية مريجة التابعة لإقليم جرادة شرق المغرب، وهو ما من شأنه تسويق الغاز المغربي في الأسواق الأوروبية.

وسيربط أنبوب الغاز المزمع تشييده مصنعاً متطوراً لمعالجة الغاز بالقرب من منطقة تندرارا، حيث سيسهل عملية تصدير الغاز من بئر تندرارا إلى أوروبا. ودخلت الشركة البريطانية في محادثات مع وزارة الداخلية المغربية، للحصول على عقد إيجار طويل الأمد لمر بعرض خمسين متراً على طول خط الأنابيب الممتد على مسافة 120 كيلومتراً. وإلى جانب ذلك، يتفاوض الجانبان حالياً استناداً لمذكرة التفاهم، التي

ومع أنه لا توجد إحصائيات دقيقة يمكن الاستناد عليها، إلا أن عدد موظفي القطاع العام يناهز 700 ألف شخص وربما أكثر من ذلك بكثير، فهل الدولة لديها القدرة على تحمل أجور هذا العدد من الموظفين؟

تظهر البيانات أن نحو 52 بالمائة من التونسيين يعملون في قطاع الخدمات وقرابة 18 بالمائة منهم في قطاع الصناعات المعملية، في حين يعمل 15 بالمائة من التونسيين في الصناعات غير المعملية. أما قطاع الزراعة والصيد البحري فيمتص 14 بالمائة من عدد العاطلين.

وفي ضوء ذلك، صنف المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) لعام 2020 تونس ضمن المركز 78 دولياً على مؤشر البطالة من بين أكثر من 180 بلداً حول العالم، ما يعني أنها لا تزال بعيدة جداً عن الطموحات.

## صندوق النقد يحذر من ارتباك آفاق الكويت المالية

حاجة لتمويل بقيمة 180 مليار دولار خلال 6 أعوام



### مؤشرات مقلقة تحتاج إلى مراجعة

وقال الصندوق إن استمرار السحب من صندوق الاحتياطي العام قلص الميزان الإجمالي وميزان السيولة إلى 56 و24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2019، وتوقع استنفاد أصول صندوق الاحتياطي العام المتاحه في أقل من عامين دون التحول لمصادر تمويل جديدة.

وذكر خبراء الصندوق أن "الاقتراض سيسهم في تقليص السحوبات من صندوق الاحتياطي العام وينتج استمراره لفترة أطول".

وأضاف أن إزالة قيود الاقتراض لتمويل الفجوة المتبقية، سيرفع الدين الحكومي من أكثر من 15 بالمائة العام الماضي إلى أكثر من 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2025.

ووصف صندوق النقد أنشطة الاقتراض في الكويت بأنها ستكون "غير مسبوقة".

وقال إن انخفاض أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج يضغطان على القطاع النفطي، وهو ما قلص نمو الاقتصاد إلى 0.7 بالمائة العام الماضي من نحو 1.2 بالمائة في 2018، رغم نمو القطاع غير النفطي.

الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، على مدى السنوات القليلة المقبلة لتغطية العجز المتراكم في الموازنة.

وتوقع الصندوق أن يتحول رصيد المالية العامة من فائض قدره 5.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى عجز بنفس القيمة بحلول 2025، مما يؤدي إلى حاجة تمويلية بقيمة 180 مليار دولار على مدى السنوات الست المقبلة.

70  
في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام المتوقع بحلول عام 2025

وقدرت أصول الهيئة العامة للاستثمار بما يعادل 410 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الماضي، مع استمرار أحد صناديقها في استقبال تحويلات الزامية من الحكومة فضلاً عن تحقيق عائدات مرتفعة على أصولها.

حذر صندوق النقد الدولي من استنزاف احتياطات الكويت المالية في ظل ببطء الإصلاحات وارتفاع عجز الموازنة وتراجع أسعار وإنتاج النفط، ورجح أن تلجأ إلى اقتراض غير مسبوق إذا ما أزيلت القيود على الاقتراض الخارجي.

الكويت - قال صندوق النقد الدولي، أمس، إن الاحتياجات التمويلية للكويت ستبلغ حوالي 180 مليار دولار على مدار السنوات الست المقبلة في ظل الإصلاحات المالية "المتواضعة" التي تنفذها وتوقعات انخفاض أسعار النفط.

وتأتي هذه التقديرات بعد توقعات الحكومة الكويتية في وقت سابق من الشهر الجاري، بأن يرتفع عجز الموازنة في السنة المالية التي تبدأ مطلع أبريل المقبل إلى 30.31 مليار دولار، أي بزيادة 19 بالمائة مقارنة بتقديرات السنة المالية الحالية.

وحذر الصندوق في بيان يتضمن نتائج أولية في نهاية زيارة رسمية إلى البلاد، من أن "أسعار النفط والإنتاج المنخفض يضغطان على توقعات النمو على المدى القصير فضلاً عن الأوضاع الخارجية والمالية".

وأضاف البيان أن "الزيادة الأخيرة في الإنفاق أدت لتفاقم الوضع المالي وتآكل مصدات حماية السيولة، وفي غياب تصحيح للمسار، فإن التحديات المالية والتمويلية ستشدد وتتقلص الفرصة المتاحة للمضي قدماً بوتيرة محسوبة".

وكانت الكويت، حتى انهيار أسعار النفط في عام 2014 من أكثر اقتصادات المنطقة متانة بفضل فروعها النفطية الكبيرة وانخفاض الدين العام والأصول المالية الضخمة.

وقد امتنعت عن اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية منذ إصدار أول دين سيادي في عام 2017 بقيمة 8 مليارات دولار، لأن البرلمان لم يقر بعد قانوناً يسمح للدولة برفع سقف الدين وإصدار ديون لأجل أطول.

وأثار ذلك مخاوف المحللين من استنزاف صندوق الاحتياطي العام، ودعم برامج الحكومات المتعاقبة لدعم سوق العمل، لا يزال كثير من التونسيين لا يشعرون بتحسين الأوضاع الاجتماعية، بل يقولون إنها ازدادت سوءاً بسبب تفاقم البطالة، التي ظلت عند حدود 15.3 في المئة قياساً بنحو 11 في المئة في 2010.

تؤكد الإحصائيات الرسمية أن فجوة البطالة تتسع في الأرياف بشكل أكبر مقارنة بما هي عليه في المدن، بينما تظل النسبة الأعلى تلك التي تتعلق بالخريجين الجامعيين.

ويبقى التساؤل المثير للجدل الذي تتداوله الأوساط الشعبية والاقتصادية يومياً ذلك الذي يتعلق بالإسباب والتحديات، التي جعلت السلطات تفشل في تحقيق اختراق، ولو بسيط، في هذا الملف الحساس.

لدى المختصين قناعة بأن هناك عوامل هيكلية مرتبطة ببقاء أرقام البطالة عند مستوياتها الحالية ومن الصعب معالجتها ما لم توضع رؤية محكمة للنهوض بالاقتصاد.

بتسليط الضوء على حملات ترويج الحوكمات المتتالية بجدوى البات توفير فرص العمل التي تم اتخاذها وتمويل المشاريع الحكومية في المناطق المهمشة وتشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة، نجد أنها تسير ببطء شديد وليست ذات فائدة تذكر.

لدى المختصين قناعة بأن هناك عوامل هيكلية مرتبطة ببقاء أرقام البطالة عند مستوياتها الحالية ومن الصعب معالجتها ما لم توضع رؤية محكمة للنهوض بالاقتصاد.

بتسليط الضوء على حملات ترويج الحوكمات المتتالية بجدوى البات توفير فرص العمل التي تم اتخاذها وتمويل المشاريع الحكومية في المناطق المهمشة وتشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة، نجد أنها تسير ببطء شديد وليست ذات فائدة تذكر.

## إصلاحات تونس تفشل في مواجهة البطالة



رياض بوعزة  
صحافي تونسي

ورغم برامج الحكومات المتعاقبة لدعم سوق العمل، لا يزال كثير من التونسيين لا يشعرون بتحسين الأوضاع الاجتماعية، بل يقولون إنها ازدادت سوءاً بسبب تفاقم البطالة، التي ظلت عند حدود 15.3 في المئة قياساً بنحو 11 في المئة في 2010.

تؤكد الإحصائيات الرسمية أن فجوة البطالة تتسع في الأرياف بشكل أكبر مقارنة بما هي عليه في المدن، بينما تظل النسبة الأعلى تلك التي تتعلق بالخريجين الجامعيين.

ويبقى التساؤل المثير للجدل الذي تتداوله الأوساط الشعبية والاقتصادية يومياً ذلك الذي يتعلق بالإسباب والتحديات، التي جعلت السلطات تفشل في تحقيق اختراق، ولو بسيط، في هذا الملف الحساس.

لدى المختصين قناعة بأن هناك عوامل هيكلية مرتبطة ببقاء أرقام البطالة عند مستوياتها الحالية ومن الصعب معالجتها ما لم توضع رؤية محكمة للنهوض بالاقتصاد.

بتسليط الضوء على حملات ترويج الحوكمات المتتالية بجدوى البات توفير فرص العمل التي تم اتخاذها وتمويل المشاريع الحكومية في المناطق المهمشة وتشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة، نجد أنها تسير ببطء شديد وليست ذات فائدة تذكر.

وتكشف أحدث بيانات معهد الإحصاء التونسي أن معالجة أزمة البطالة في البلاد استعصت على السلطات بسبب البيط في تنفيذ الآليات المتعلقة بإعاش سوق العمل أو ربما التراخي في تنفيذ المبادرات المطروحة.

إن بقاء مستوى البطالة عند نفس المستوى منذ 9 سنوات يثبت أن إصلاحات سوق العمل لم تتمكن من إطفاء آثار إجراءات التقشف وخفض الإنفاق والدعم والأجور والرسوم والضرائب التي فرضت لمعالجة الاختلالات في التوازنات المالية.

السلطات سعت دون جدوى للخروج من عباءة منظومة العمل القديمة، التي تقوم على العمالة غير الكفؤة، حيث أنها كانت من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأخيرة إلى جانب التوترات السياسية.

ولذلك صعدت المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي من ضغوطها على تونس مؤخراً للإسراع في السيطرة على معدلات البطالة في السوق المحلية عبر زيادة الزخم للنمو الاقتصادي الهزيل.